الفجوة التمويلية العالمية لتمويل التنمية المستدامة بلغت 4 تريليونات دولار سنويًا

16-12-2025 | 15:58

جانب من المنتدي

دينا حسين

انطلقت، في القاهرة، اليوم الثلاثاء، فعاليات مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس، والذي يُعقد بالشراكة الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية تحت عنوان المالية الإسلامية والاقتصاد المستدام : ابتكارات لتمويل التنمية ومعالجة أزمات الديون.

الفجوة التمويلية العالمية لتمويل التنمية المستدامة بلغت 4 تريليونات دولار سنويًا

16-12-2025 | 15:58

جانب من المنتدي

دينا حسين

انطلقت، في القاهرة، اليوم الثلاثاء، فعاليات مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس، والذي يُعقد بالشراكة الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية تحت عنوان المالية الإسلامية والاقتصاد المستدام : ابتكارات لتمويل التنمية ومعالجة أزمات الديون.

ويأتي أهمية انعقاد هذا المؤتمر في ضوء ما تشير إليه التقديرات بأن الفجوة التمويلية التكاملية العالمية لتمويل التنمية المستدامة تبلغ نحو 4 تريليونات دولار سنويًا.

وينعقد المؤتمر تحت عنوان:"المالية الإسلامية والاقتصاد المستدام: ابتكارات لتمويل التنمية ومعالجة أزمات الديون"، كما أنها يعد امتدادًا لسلسلة مؤتمرات البركة الإقليمية، التي انطلقت أولى فعالياتها من القاهرة، قبل أن تنتقل إلى عدد من العواصم والمدن في المنطقة العربية والإسلامية.

وافتتح المؤتمر يوسف خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، وتشهد هذه النسخة مشاركة رفيعة المستوى، في مقدمتهم السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والدكتورة هالة السعيد، مستشارة رئيس الجمهورية المصرية للشؤون الاقتصادية، ةالدكتور محمود محيي الدين مبعوث الأمم المتحدة الخاص لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والدكتور علي محسن اسماعيل العلاق، محافظ البنك المركزي العراقي، والدكتور محمد فريد صالح رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، والدكتور عبد الرحمن سعيد، كبير الباحثين الاقتصاديين بالبنك الإسلامي للتنمية ((IsDB، الوزير المفوض ندى العجيزي، مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية.

شهد المؤتمر تدشين منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي تقريره الجديد من سلسلة تقارير البركة الاقتصادية بعنوان «التحويلات

المالية الشخصية في دول منظمة التعاون الإسلامي 2017–2024»، يُسلّط التقرير الضوء على الدور المتنامي للتحويلات المالية بوصفها من أكثر التدفقات استقراراً وتأثيراً في حياة الأسر ودعم النمو الاقتصادي.

وجاء انعقاد المؤتمر في القاهرة تأكيدًا على الدور المحوري في دعم القضايا الاقتصادية والتنموية الإقليمية، مع جهود وطنية حثيثة لإدارة الدين الخارجي وخفضه سنويًا بمعدل يتراوح بين 1 و2 مليار دولار.

ولتحقيق ذلك، تتوسع مصر في استخدام أدوات التمويل المبتكر التي تقلل الاعتماد على الاقتراض التقليدي، ونجحت في إصدار أول صكوك سيادية محلية بقيمة 3 مليارات جنيه، مما يبرز أهمية المالية الإسلامية وأدوات الاقتصاد الإسلامي كأحد أهم الحلول.

وفي هذا السياق صرح يوسف خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي،إن المنتدى نجح خلال الـ5 سنوات الماضية في ترسيخ مكانته كمنصة رائدة تجمع مجتمعًا عالميًا من قادة الفكر في الاقتصاد الإسلامي، لتعزيز أثره الفعال عبر القارات وإحداث تغييرات إيجابية عالميًا.

ويضع المنتدى تحقيق التكامل بين الابتكار المالي وأدوات المالية الإسلامية في صدارة أولوياته، مع التأكيد على قدرة هذه الأدوات على توفير آليات تمويل تستند إلى مبادئ العدالة، وتقاسم المخاطر، والشفافية، وربط التمويل بالأصول الحقيقية. النقطة المحورية هنا هي أن الاقتصاد الإسلامي ليس نظامًا خاصًا بالمسلمين، بل هو نظام للبشر جميعًا، يسعى لخدمة التنمية المستدامة في كل أنحاء العالم.

كما أكد حسام زكي الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن العالم يمر بلحظة دقيقة تتفاقم فيها أزمات الديون السيادية وتتسع فجوة تمويل التنمية، في ظل تحديات متشابكة تشمل التغير المناخي والتحولات التكنولوجية المتسارعة.

وأوضح أن منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي يمثل منصة فاعلة لتقديم حلول عملية ومبتكرة لدعم الاستدامة المالية ومعالجة أزمات الديون في الدول النامية. وشدد على حرص جامعة الدول العربية على تعزيز الشراكات وتطوير أدوات تمويل غير تقليدية تسهم في دعم الاقتصادات العربية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات.

وسلطت الدكتورة هالة السعيد مستشارة رئيس جمهورية مصر العربية للشؤون الاقتصادية، الضوء على أزمة الديون، مؤكدة أن أزمة المديونية لم تعد مسألة مالية فحسب، بل تحولت إلى قضية تنموية شاملة تمس قدرة الدول، خاصة النامية، على تمويل أولوياتها في التعليم والصحة والبنية التحتية. وأوضحت أن الأزمات العالمية المتلاحقة، من جائحة كوفيد-19 إلى التوترات الجيوسياسية وارتفاع التضخم، عمّقت فجوات التمويل التنموي وزادت من أعباء الدين. وشددت معاليها على أهمية تبني مقاربات شاملة وتعاون دولي فعّال لإيجاد حلول مستدامة تعزز النمو والعدالة الاجتماعية.